العرب
الثلاثاء 2021/09/07
السنة 44 العدد 12172

المفارقة التونسية: تعليق السياسة أفضل طريقة لإنقاذ الديمقراطية

فرانسيس غيليس
باحث مساعد في مركز برشلونة للشؤون الدولية

صرخت نائبة رئيس مجلس النواب التونسي قائلة "أقسمنا على الدفاع عن الدستور"، فرد عليها جندي شاب "أقسمنا أن ندافع عن الوطن".

ويلخص هذا الصدام أمام أبواب البرلمان المغلقة مفارقة تونس، حيث أثار قرار الرئيس قيس سعيد بإقالة حكومته وتعليق عمل البرلمان غضب رئيسه الإسلامي ونائبته اللذين سعيا لدخول المبنى الذي تحرسه الآن القوات المسلحة.

ومع ذلك، تدفق عشرات الآلاف من كل الطبقات الاجتماعية إلى شوارع المدن والقرى التونسية، مرددين دعمهم لسعيد. وظل هذا الدعم قائما بعد أكثر من شهر، على الرغم من إدانة ما وصفه العديد من المعلقين الغربيين بانقلاب على الديمقراطية.

الإصلاح الدستوري والانتخابي ضروري ولكنه لن يتم بالإرادة وحدها كما أن دعم الرئيس مشوب بالتخوف خشية أن يعتقد هذا الرجل الصارم أخلاقيا أنه منقذ يمكنه إحياء الرخاء في تونس بمفرده

وفاجأت التطورات الدبلوماسيين في تونس، فقد قللوا بشكل خطير من أهمية المهارات التكتيكية لأستاذ القانون الصارم والمحافظ اجتماعيا. فلسعيد عدد قليل من المستشارين ولا يتحدث إلا ليُدين بأشد العبارات الفساد الذي يدمر بلده الذي كان مزدهرا في شمال أفريقيا. وكانت تونس أول دولة في الشرق الأوسط تطيح بدكتاتورها قبل عقد من الزمن، مشعلة شرارة الثورات التي اجتاحت العالم العربي.

وعلى الرغم من صدمة المراقبين الغربيين، فاجأ قرار الرئيس قلة في الدولة نفسها. وكانت المؤشرات المالية منذرة لسنوات، وستفلس تونس هذا الخريف إذا فشلت في التفاوض بشأن خطة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي. وكانت لعبة القط والفأر مع دائني تونس الأجانب سمة مميزة خلال ولاية رئيس الحكومة المقال، وهي نسخة حديثة من العزف بينما تحترق روما (أو قرطاج في هذه الحالة). واتخذت الديمقراطية شكل السوق، بصفقاتها بين مجموعات الضغط الاقتصادية والسياسية المختلفة، بالإضافة إلى المافيا التي نمت قوتها إلى ما هو أبعد من قوة المؤسسات المنهكة في البلاد.

ويوضح أحد الأمثلة عدم كفاءة حكومة تونس الأخيرة. حيث أودت الأزمة الصحية المتصاعدة بحياة أكثر من 20 ألف تونسي بحلول شهر يوليو. وبينما كان لدى معهد باستور المرموق (تأسس في 1893) وشركات الأدوية الخاصة في تونس القدرة على تصنيع اللقاحات، لم يلق عرض شركة فايزر لتصنيع اللقاحات، والذي قُدّم في الشتاء الماضي، إجابة حينها. ويعتبر مثل هذا السلوك إجراميا بالنسبة إلى العديد من الأطباء.

ومنذ ثورة الياسمين في 2011، وقع رؤساء الوزراء التونسيون المتعاقبون فريسة لما يصفه أحد الاقتصاديين بـ"التفكير الاقتصادي السحري". وازدادت أعداد موظفي الخدمة المدنية والشركات الحكومية بأكثر من 150 ألف إلى أكثر من 600 ألف في بلد يقل عدد سكانه عن 12 مليون نسمة مع توظيف العديد دون أي مؤهلات، أو حتى دون التزام بالحضور إلى العمل في كثير من الأحيان.

وكانت معظم الأحزاب السياسية وأصحاب المصالح والمافيات طرفا في هذه اللعبة، مما أدى إلى تفريغ ما كان في السابق أحد أفضل الخدمات المدنية العربية. واستهلكت فاتورة الرواتب العامة في تونس حوالي 75 في المئة من عائدات الضرائب في 2020، وهو ما شكّل ارتفاعا من 53 في المئة عن 2010. وكانت النتيجة الحتمية تقليص الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة. ومع هجرة الآلاف من الأطباء من البلاد، انزلقت المستشفيات تحت وطأة جائحة لم يكن التعامل معها سليما. ومع ذلك، تلقى ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص جرعتهم الأولى منذ أن أمر سعيد الجيش بالسيطرة على عملية اللقاح.

وداهمت الشرطة في الأسابيع الخمسة الماضية، بناءً على أوامر من الرئيس، مستودعات في جميع أنحاء البلاد، وصادرت كميات هائلة من البضائع غير المصرح بها، بعد تهريب معظمها عبر الموانئ حيث سهّلت واحدة من مجموعات المافيا التي لا تعد ولا تحصى مرورها من هناك. وتأتي العديد من السلع من تركيا، وهي داعم قوي لحزب النهضة الإسلامي ويشتبه كثيرون في أنها من مموليه، منذ أن تحوّل إلى ركيزة برلمانية لكل الحكومات التي شهدتها البلاد منذ 2012.

وتحتاج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تقديم حزمة سخية لتونس من خلال التجارة الثنائية وصندوق النقد الدولي. وفشل الطرفان في ذلك في 2011 عندما ألقت سياستهما في ليبيا بمئات الآلاف في البحر المتوسط وعبر أفريقيا.

ويعدّ الإصلاح الدستوري والانتخابي ضروريا ولكنه لن يتم بالإرادة وحدها. كما أن دعم الرئيس مشوب بالتخوف، خشية أن يعتقد هذا الرجل الصارم أخلاقيا أنه منقذ يمكنه إحياء الرخاء بمفرده، حيث يجهل سعيد الأمور الاقتصادية. وليست كراهيته للمال بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة وعن تشجيع رجال الأعمال الحقيقيين. ولن تخلق إعادة توزيع غنائم الفساد فرص عمل. وسيتعين على سعيد انتقاء الأشخاص ذوي النزاهة للمساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة، نظرا لكونه يشتبه بالسياسيين وكبار موظفي الدولة ورجال الأعمال.

وسيكون دور الجيش أساسيا. فهو صغير ومهني وغير نمطي مقارنة بنظرائه العرب. ولم يلعب دورا سياسيا قط، وليست له مصالح تجارية. وتدرّب الولايات المتحدة كبار ضباطه، وقد لعبت دورا رئيسيا في مساعدة تونس على مكافحة الإرهاب. وكان الجيش حاميا للوطن دون رغبة في إدارته.

وغالبا ما ترتبط الديمقراطية بالازدهار. وهذا هو الشعار الثقافي الذي يكرره الغرب. فهل تعدّ الديمقراطية مستدامة إذا سيطر الفقر والفساد وعدم الكفاءة على المجتمع؟ قد لا يعجبنا الجواب. ولهذا، يأمل معظم التونسيين أن يجد سعيّد مخرجا من المأزق. لم تُشيّد روما في يوم واحد، وهذا ما ينطبق على الديمقراطية في قرطاج.

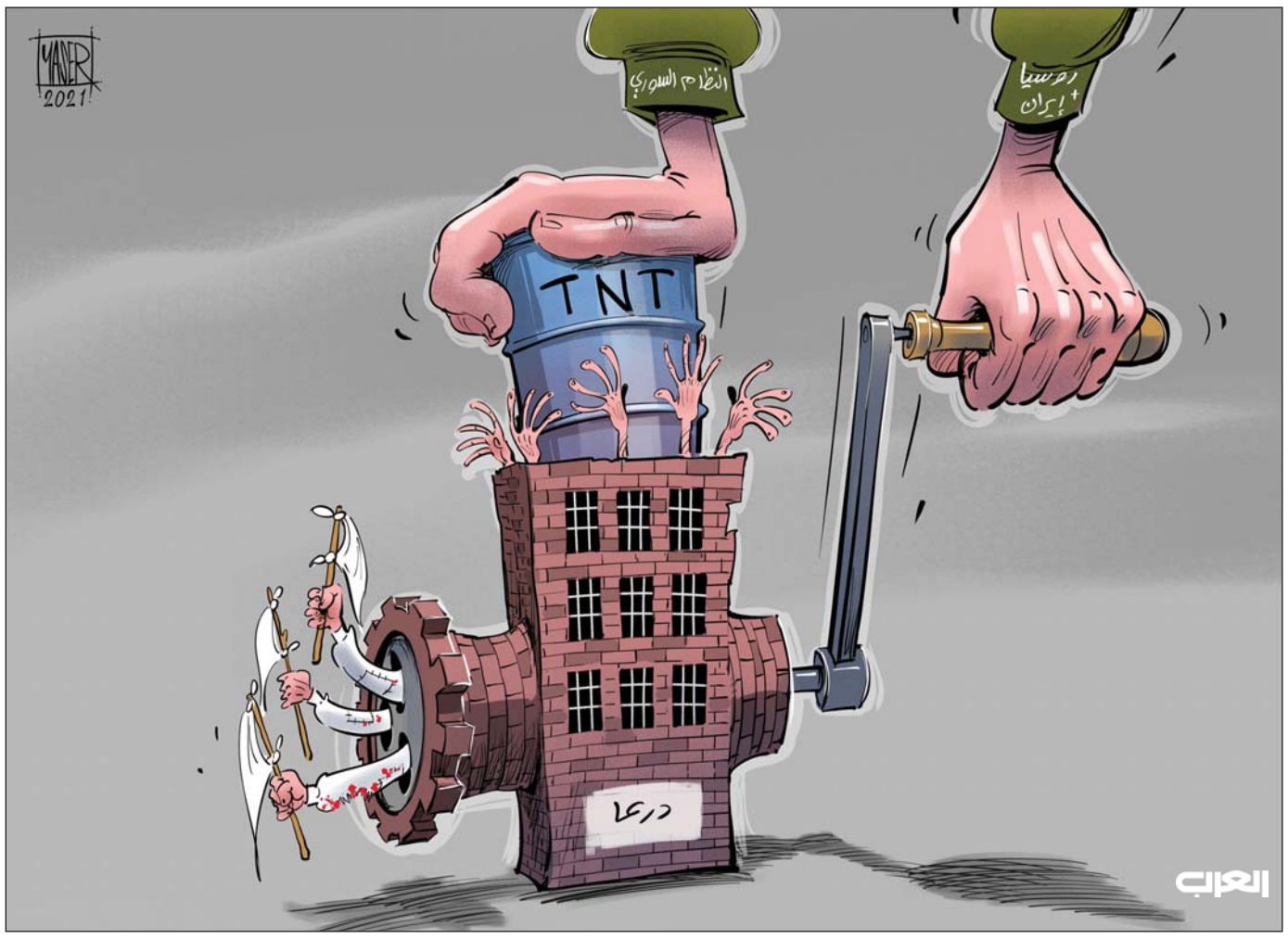

لا عودة في تونس إلى الوراء، لكن إلى أين الاتجاه

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

عندما يؤكد الرئيس التونسي قيس سعيّد أن لا عودة في تونس إلى الوراء، فذلك يعني أنه لا عودة لما قبل الخامس والعشرين من يوليو، ولاسيما في ما يتعلق بالنظام السياسي وصلاحيات البرلمان وملامح الحياة السياسية التي كانت قائمة، لا تراجع عن حل الحكومة التي أصبحت جزءا من الماضي، ولا تراجع عن تعليق نشاط البرلمان الذي انتهى غير مأسوف عليه، والرئيس سيحافظ بذلك على كافة السلطات التنفيذية بين يديه، وأي حكومة جديدة ستتشكل ستمارس وظيفتها على أن رئيسها الفعلي هو رئيس الجمهورية، بمعنى أن المرحلة الجديدة ستدار وفق طبيعة نظام رئاسي.

وعندما يعلن الرئيس سعيّد أنه سيعيد الأمانة إلى الشعب صاحب السيادة، فهو يشير بكل وضوح إلى أنه سيعود إلى صناديق الاقتراع، سواء من خلال استفتاء عام على دستور جديد وعلى نوعية النظام السياسي الذي سيتم اعتماده بعد فشل النظام البرلماني المعدّل، أو من خلال انتخاب برلمان جديد، وربما كذلك الدفع نحو انتخابات بلدية مبكرة، دون استبعاد أن يدعو إلى انتخابات رئاسية سابقة لأوانها يدعم بها مركزه على أعلى هرم السلطة، وهو الذي يحظى بدعم شعبي جارف من قبل من يجدون في مواقفه اليقينية الثابتة مصدرا لعودة التفاؤل والأمل.

جميع المؤشرات تؤكد على أمر مهم، وهو أن الرئيس سعيّد يتحرك في اتجاه تنفيذ مشروع سياسي خاص به، وهو مشروع يصطدم بالأحزاب ويرفض السياقات السابقة، وينبني على فكرة الزعامة المطلقة القادرة على تنفيذ خطتها دون عراقيل من أي طرف، وهي زعامة تستشف قوتها وشرعيتها من الشعب الذي سيعطيه سعيّد مجالا للتعبير عن نفسه دون وساطة الأحزاب، وذلك عبر تشكيل لوائح ستتشكل في مرحلة أولى من أنصاره المنتشرين في مختلف المناطق للفوز بأغلب مقاعد البرلمان القادم، ليتولوا في مرحلة ثانية التشريع لنظام سياسي جديد أقرب إلى الديمقراطية المباشرة، أو شبه المباشرة كما هو الحال في سويسرا مثلا، ينطلق من مبدأ وحدة السيادة الشعبية وعدم قابليتها للتجزئة، لا في حقيقتها فقط بل في ممارستها أيضا، ليعبّر عن الإرادة العامة.

يبدو واضحا أن الرئيس سعيّد يتزعم منظومة فكرية ترى أن الديمقراطية التقليدية المبنية على دور الأحزاب قد فشلت أو اهترأت فبات العزوف عن الانتخابات سمة العصر، وتحولت البرلمانات والحكومات المنبثقة عنها إلى بؤر للفساد والعبث بالمال العام والتنكر للوعود الانتخابية. ظاهرة السياحة الحزبية، أو تغيير الانتماءات والولاءات والتبعيات الحزبية داخل مجلس نواب الشعب، وتفاجؤ الناخب بأن من انتخبهم ضمن لوائح معينة تخلوا عنها، ودخلوا في مزادات للبيع والشراء بما يخدم المصالح الشخصية لبعض النواب، يعطيان سعيّد آليات مقنعة للشارع بأن لا فائدة ترجى من إبقاء الوضع على ما كان عليه قبل الخامس والعشرين من يوليو.

للوصول إلى ذلك، سيكون على الرئيس التونسي تعليق العمل بالدستور. لا يمكن التحرك في أي اتجاه لتغيير النظام أو تشكيل حكومة جديدة أو استفتاء الشعب والدستور الحالي قائم، المادة 80 ذاتها تقيد صلاحيات التدابير الاستثنائية، وقد تجاوزها الرئيس سعيّد فعلا، وما قام به هو قفز على الدستور يحتاج إلى خطوة أخرى تعلّق العمل به نهائيا، سواء لإدخال تعديلات جوهرية عليه أو لكتابة دستور جديد. بالإبقاء على الدستور الذي يكرس النظام البرلماني المعدل ستحتاج أية حكومة جديدة إلى شرعية الثقة البرلمانية، ولن يستطيع الرئيس الدعوة إلى استفتاء، ولا إصدار قانون انتخابي جديد. حتى التدابير الاستثنائية المعتمدة إلى حد الآن لا يمكن أن تستند إلى أية شرعية إذا لم يتم تعليق العمل بالدستور.

الوضع لن يكون يسيرا، يتمتع الرئيس سعيّد بمساندة شعبية كبيرة، لكنها مساندة مشروطة، فالتونسيون صدّقوه عندما تحدث عن مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، وعندما قال إن تونس دولة ثرية ويمكن أن تكتفي بإمكانياتها، وهم ينتظرون منه معجزات تغيّر حياتهم نحو الأفضل. ينتظرون التوزيع العادل للثروة واستعادة الأموال المنهوبة والدفع بناهبيها إلى المحاكم. ينتظرون توفير الخدمات وتطوير الموجود منها وتخفيض الأسعار وتشغيل الشباب العاطل. وهناك من يعتقدون أنه يملك عصا موسى لتحقيق كل ذلك، الجموع من عامة الشعب تصدق الرئيس عندما يتكلم حاليا ولكنها بالمقابل تراقب قدرته على تحويل كلماته إلى أفعال، وتلك الجموع لا تصبر طويلا على الحاكم، لاسيما إذا أعطاها شحنة كبيرة من الوعود الوردية.

من يتجول في أرياف وقرى ومدن تونس يلاحظ أن أغلب التونسيين يدعمون خطوات ومواقف الرئيس سعيّد لسببين هما حديثه عن محاربة الفساد وتعليقه لعمل البرلمان بما أبعد حركة النهضة عن السلطة

يدرك الرئيس أن تونس دولة ذات رمزية سياسية وثقافية واستراتيجية خاصة في منطقتها، وخاصة بالنسبة إلى الغرب الأميركي والأوروبي، وهي دولة تأسست على ثوابت الاعتدال واحترام التوازنات وعدم الدخول في أي صدامات مع الآخر حيثما كان. تونس لا يمكن أن تكون دولة عقائدية تحت ستار حديدي، ونحن الآن في العام 2021 ولسنا في الستينات أو السبعينات من القرن العشرين، وإلى حد الآن هناك تفهّم للتدابير التي اتخذها الرئيس في الخامس والعشرين من يوليو، ولكن لا يعني ذلك أنه سيستطيع تغيير الواقع برمته، ولا يمكنه أن يعلن الحرب على الجميع سواء برسم الثورة على منظومة 2011 أو برسم الثورة على ما قبلها، في لحظة ما قد يتجند الجميع ويتوحدون ضد مشروعه.

يستطيع الرئيس سعيّد تغيير النظام السياسي إلى نظام رئاسي، ولكن على أن يكون ذلك في وجود برلمان جديد قادر على مراقبة السلطات. يمكن للرئيس أن يدفع بأنصاره لتشكيل قائمات انتخابات تفوز بأغلبية المقاعد، ولكن لا يعني ذلك الحرب على الأحزاب كما يحدث مع الحزب الدستوري الحر حاليا. لا يمكن للرئيس أن يعود إلى النظام الرئاسي بنزعة التشفي ممن اعتمدوه قبله، لا يمكن أن يحصّن الدولة بموقف العداء للدولة الوطنية.

من يتجول في أرياف وقرى ومدن تونس، يلاحظ أن أغلب التونسيين يدعمون خطوات ومواقف الرئيس سعيد لسببين: حديثه عن محاربه الفساد، وتعليقه لعمل البرلمان بما أبعد حركة النهضة عن السلطة، وهم ينتظرون منه المزيد، ولكن في اتجاه العمل على إنصاف الفقراء والمحرومين وتحقيق الرفاه لهم. وسيكونون معه في أية خيارات قادمة على أن تكون مدروسة وعقلانية ومتصلة بمفهوم الدولة لا بالشعارات الثورية التي لن تحقق غير التصعيد في اتجاه فوضى الوعود والتطلعات من خارج منطلق الواقع والإمكانيات.